

خالد محمود* - آيات حمدان**

حماس ومصر: المآزق ومآلات العلاقة

” تحاول هذه الورقة أن ترصد انعكاسات الانقلاب العسكري في مصر على قطاع غزة، وعلى حركة حماس التي تدير شؤون القطاع؛ وذلك في ضوء تصاعد حملة التحريض في الإعلام المصري ضدّ حماس، والفلسطينيين، واتهام الحركة بالضلوع في أعمال عُنفٍ حدثت في مصر إبان ثورة يناير، كما هو الشأن في الهجمات "الإرهابية" في سيناء، وما استتبع ذلك من تشديد للحصار المصري على قطاع غزة، وتدميرٍ للأنفاق التي تمثل شريان الحياة بالنسبة إلى الغزيين.

“

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

** باحثة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

مقدمة

إلى الـ "تعايش"؛ فنجمت عن ذلك علاقات متوترة بقطاع غزة بلغت ذراها، حتى أن مصر لوّحت بعمل عسكري أمني ضدّ القطاع^(١).

ثانيًا، موقع مصر في الصراع العربي الإسرائيلي بعد كامب ديفيد ودورها في الملف الفلسطيني، فمنذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد سنة ١٩٧٩، وانتهاء الصراع المصري - الإسرائيلي، وانسحاب إسرائيل من سيناء، عمل النظام المصري على الاضطلاع بدور الوسيط بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقد كانت مصر في العقود الثلاثة الماضية قاعدةً لما كان يُسمى محور الاعتدال الصديق لأميركا في المنطقة. ومن ناحية أخرى، اضطلعت مصر بدور الوساطة في ملف المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس؛ ذلك أن من عناصر قوة النظام المصري دوره في القضية الفلسطينية، وهذا يعني أن مصر إن تخلّت عن هذا الملف، فإنها ستفقد الكثير من وزنها عربيًّا؛ لذا فهي لا تسمح بالتنازل عن هذا الموقع لأيّ دولة عربية أخرى.

”
مثل الإخوان تهديداً خطراً لحكم الرئيس حسني مبارك داخلياً، ومن ثمة كان النظام المصري يُعدّ أيّ نجاح لمشروع حماس السياسي إقامة لـ "حكم إسلامي" في الجوار

ثالثًا، الارتباط الفكري والعاطفي بين حركة حماس وجماعة الإخوان المسلمين. فلقد مثل الإخوان تهديدًا خطراً لحكم الرئيس حسني مبارك داخلياً، ومن ثمة كان النظام المصري يُعدّ أيّ نجاح لمشروع حماس السياسي إقامة لـ "حكم إسلامي" في الجوار؛ ما سينعكس على حركة الإخوان المسلمين داخل مصر. ومما ضاعف حدّة هذه العلاقة تزامن نجاح حماس في انتخابات ٢٠٠٦ ودخول جماعة الإخوان المسلمين مجلس الشعب في انتخابات ٢٠٠٥، وتصادد الاحتجاجات الشعبية ضدّ حكم الرئيس مبارك.

وعلى الرغم من أن حماس كانت قد "أعلنت نفسها منذ البداية جناحًا من أجنحة الإخوان المسلمين، وذلك في ميثاقها الصادر

يمكن القول بدايةً إنّ سياسات النظام المصري تجاه الحركة وسيطرتها على القطاع، حكمتها ثلاثة محددات أساسية:

أولًا، المحدد الإستراتيجي الأمني الذي ظلّ يحكم علاقة النظام المصري بشبه جزيرة سيناء؛ ذلك أنها تقع في مركز جيوسياسي إستراتيجي مهمّ شديد الحساسية، فهي بوابة لمصر ولقطاع غزة، وقد ازدادت أهميتها، خصوصًا، منذ حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧، بعد اتفاقية كامب ديفيد، ثمّ الانسحاب الإسرائيلي^(٢). كما أنها تشكّل مصدر قلق أمني لمصر؛ إذ يوجد فيها عدد من الجماعات الجهادية، إضافة إلى المهزّبين، وتجار الأسلحة، وتنتشر من خلالها على الحدود المحاذية لقطاع غزة عشرات الأنفاق التي تسمح بمرور البضائع والأفراد بينها وبين القطاع. وعلى صعيد آخر، عانت محافظة سيناء تاريخًا طويلًا من التهميش والقمع؛ ما جعلها خزانًا للتمردات ولعدم الاستقرار^(٣). ومن ثمة فإنّ مشكلة سيناء مع النظام المصري ليست وليدة الظرف الحالي الناتج من تولي حماس إدارة قطاع غزة المحاذي لها، بل هي مشكلة تتعلق بأمن مصر. يضاف إلى ذلك أن أمن سيناء في صلب العلاقات المصرية الإسرائيلية المتجهة وفق النظام المصري

١ قسمت معاهدة كامب ديفيد سنة ١٩٧٨ سيناء إلى ثلاث مناطق، هي المنطقة (أ)؛ وهي شريط يمتدّ على طول الضفّة الشرقية لقناة السويس من الشمال إلى الجنوب، ويسمح لمصر بأن تنشر فيها قوّة لا تزيد على ٢٢ ألف فرد، وتشمل ثلاثة ألوية مشاة ميكانيكية، ولواء مدرّع، وسبع كتائب مدفعية ميدان، وسبع كتائب مدفعية مضادة للطائرات تشرف عليها لجنة تضمّ ثلاثة ضباط (مصري، وإسرائيلي وأميري) للتأكد من تعداد أفراد الجيش المصري وقطع الأسلحة المتفق على عددها، والمنطقة (ب)؛ وهي وسط سيناء، وتوجد فيها أربع كتائب حرس حدود بأسلحة خفيفة ومركبات عجل (٤ آلاف عنصر)، والمنطقة (ج)؛ وهي المنطقة الملاصقة للحدود المصرية الإسرائيلية، ولا يُسمح فيها إلا بوجود قوّة حرس حدود بتسليح شخصي (بنادق آلية للجنود، ومسدسات للضباط)، إلى جانب القوّة المتعددة الجنسيات وخاصة الأميركية. ويُخاطر على الطائرات الحربية المصرية التحليق إلا في سماء المنطقة (أ) التي تبعد عن إسرائيل آلاف الأميال، كما يُخاطر على مصر إنشاء أيّ مطار أو ميناء حربي في سيناء، أو حول شواطئها، انظر: خالد محمود، "هجوم سيناء.. من سيدفع الثمن؟"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢/٨/٢٨، على الرابط:

<http://www.dohainstitute.org/release/70687690-4fdd-4c94-8f28-5c22fe81bd29>

٢ إسماعيل الإسكندراني، "الحرب في سيناء: مكافحة إرهاب أم تحولات إستراتيجية في التعاون والعداء؟"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤/١/٢٣، على الرابط: <http://www.dohainstitute.org/release/b6ba8f4c-62a9-4e60-973b-91b41e822270>

٣ "مصر توجه اهتمامها إلى حماس بعد سحق جماعة الإخوان المسلمين"، رويترز، ٢٠١٤/١/١٥، على الرابط:

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE0E05W20140115>

الفلسطينية في رام الله والأردن وإسرائيل مع استبعاد حركة حماس التي أصبحت جزءًا من السلطة الفلسطينية عنه^(٦).

ولم تخرج العلاقات السياسية بين الحركة ومصر منذ البداية عن إطار جهاز أمن الدولة؛ فقد كانت الزيارة الأولى لرئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل لمصر سنة ١٩٩٥ للحوار مع حركة فتح. وكان اللقاء برعاية أمن الدولة المصري^(٧). وجرى اللقاء في كانون الأول سنة ١٩٩٥ بهدف الوصول إلى اتفاق مع الحركة لمنع عرقلة الانتخابات الأولى التي كانت السلطة الفلسطينية تسعى لإجرائها، والتي قررت حماس مقاطعتها.

وبحسب عضو في المكتب السياسي في الحركة "استمرت علاقة حماس بالنظام المصري من خلال جهاز أمن الدولة حتى سنة ١٩٩٨؛ إذ بدأت العلاقات مع جهاز الاستخبارات المصرية من خلال اللواء عمر سليمان في نهاية ١٩٩٨-١٩٩٩ حين زار رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل مصر والتقى عمر سليمان وأركانته ونائبه فؤاد سعد الدين، وبدأت العلاقة بمصر تتطور وتتعمق مع الاستخبارات إلى عام ٢٠٠٢. كما جرى فتح علاقات مع وزارة الخارجية المصرية عام ٢٠٠١، ممثلةً بعمر موسى وكلّ وزراء الخارجية الذين تعاقبوا بعده. وهكذا يكون الباب الوحيد الذي بقي موصدًا أمام الحركة هو باب الرئاسة^(٨).

عام ٢٠٠٢ كانت أولى جلسات الخلافات بين الحركة ومصر ممثلةً بجهاز الاستخبارات، بقيادة عمر سليمان؛ إذ دعت مصر الفصائل الفلسطينية إلى حوار شامل في القاهرة. وكان يمثل حركة فتح محمود عباس "أبو مازن"، وحضر الحوار ممثلون عن الفصائل الأخرى (الجبهة الشعبية، والجهاد الإسلامي، والجبهة الديمقراطية.. إلخ). لكنّ هذه اللقاءات لم تصل إلى اتفاق في ذلك الوقت، وقد جاءت ضمن محاولة ضبط وتوجيه لمسار العمل الوطني الفلسطيني على إثر تطور أحداث الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وتطور وزن حماس

في ١٨/٨/١٩٨٨^(٩)، فإن خطابها السياسي ميّزها من جماعة الإخوان من حيث كونها منظمة فلسطينية ينحصر عملها على أرض فلسطين^(١٠).

حماس ومصر على المستوى الرسمي: من يدير ملف العلاقة؟

عملت حركة حماس منذ نشأتها، في كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٨٧، على إقامة علاقات مع كلّ الدول المعنية بالصراع العربي الإسرائيلي؛ مثل مصر، والأردن، والعراق، وإيران، وسورية، ودول الخليج، وذلك على الرغم من الحذر الرسمي العربي في التعامل معها. لكنّ خصوصية العلاقة بمصر حکمتها جذور الحركة الإسلامية الإخوانية من جهة، وخشية مصر من أن يؤثر نجاح نموذج حركة حماس في قطاع غزة في الوضع الداخلي للإخوان فيها من جهة أخرى، إضافةً إلى تبني مصر مسار التسوية الذي بقيت حركة حماس خارجه. وهكذا حكمت التخوفات النظام المصري في فترة حُكم مبارك طبيعة العلاقة بالحركة، فأنحصرت في أمن الدولة، وجهاز الاستخبارات، ثم في وزارة الخارجية المصرية، في أقصى مراحلها تطورًا.

كما أنّ النظام المصري جمعته علاقة مميزة بحركة فتح والسلطة الفلسطينية؛ الأمر الذي دفعه إلى إبعاد أيّ "شبهة" للتقارب بينه وبين حركة حماس تصل إلى مستوى تعامله مع حركة فتح والسلطة الفلسطينية التي تمثّلها. فقد قامت مصر على سبيل المثال بعد عملية الحسم العسكري لحماس، سنة ٢٠٠٧ في غزة، بنقل سفيرها والوفد الأمني من غزة لرام الله، ففسّر ذلك بأنه دعم للسلطة الفلسطينية ممثلةً بالرئيس محمود عباس، وبعد اعترافها بحماس. كما قامت مصر، أيضًا، برعاية مؤتمر شرم الشيخ بحضور السلطة

٤ خالد الحروب، حماس الفكر والممارسة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧)، ص ١٧٢.

٥ ورد ذلك في تصريحات عديدة لقيادات الحركة؛ مثل رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل الذي أكّد مرارًا خصوصية الحركة في الطرف الفلسطيني، كما أكّد خلال الانتخابات الأخيرة للمكتب السياسي في حماس في نيسان/ أبريل سنة ٢٠١٣ أنّ "حماس بحكم هويتها الإسلامية وتاريخها وجذورها الإخوانية تتقاطع مع الحركات الإسلامية في العالم بمساحات مشتركة. ورغم اعتزاز الحركة بهذه الجذور والخلفية، فإنها لا تحصر نفسها في ذلك بحكم موقعها في قلب الصراع العربي - الإسرائيلي، ومسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني". أحمد بديوي، "وثيقة تحدد موقف حماس من المقاومة والتفاوض والمنظمة"، ١٦/٤/٢٠١٣، موقع فلسطين، على الرابط:

<http://goo.gl/ZVlqld>

٦ عُقد المؤتمر بتاريخ ٢٥/٦/٢٠٠٧، بعد أيام من الحسم العسكري الذي قامت به حركة حماس في غزة بتاريخ ١٤/٦/٢٠٠٧، تحت شعار "بدء مرحلة جديدة من المفاوضات للتوصل إلى حل نهائي ودائم للقضية الفلسطينية". لكنّ الهدف الأساسي منه كان دعم سلطة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وشرعيته، والتعامل معه بوصفه الممثل الشرعي والوحيد لكل الشعب الفلسطيني.

٧ مقابلة مع عضو في المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، الدوحة، ٢٠١٣/٩/٣٠.

٨ المرجع نفسه.

أو طرف عربي حتى لو آذانا وحاصرنا وأساء إلينا واعتقل إخواننا وعذبهم أو طعن مقاومتنا في ظهرها أو حرض علينا"^(١١).

وقد تجسد هذا الموقف في اهتمام قيادات الحركة بالقيام بجولة خارجية شملت دولاً عربية وإسلامية، منها مصر، والسعودية، وسورية، وقطر، وليبيا، والسودان، والبحرين، وتركيا وإيران؛ وذلك بمجرد فوزها في الانتخابات التشريعية. وكان اهتمام الحركة منصباً على "مصر الحليف العربي الأكبر للقضية الفلسطينية"^(١٢). وكانت الحركة قد التقت برؤساء تلك الدول ماعدا مصر؛ إذ "كان للحركة طموح أن تلتقي حسني مبارك، لكن اللقاء تمّ مع عمر سليمان عن جهاز المخابرات، ومع أحمد أبو الغيط وزير الخارجية، كما تمّ ترتيب لقاء مع أسامة الباز مستشار الرئاسة، ولم تلتق مع الرئاسة"^(١٣)، الأمر الذي حدّد العلاقة بالنظام المصري في حدود الدوائر الأمنية... فكانت زيارات المكتب السياسي للقاهرة تجرى كلّها من خلال جهاز الاستخبارات.

على الرغم من سماحه لبعض القوافل بالدخول استجابة لضغط الرأي العام المصري والعربي في بعض الأحيان، فإنّ نظام مبارك لم يحمل أيّ إستراتيجية لكسر الحصار عن غزة

بعد الحسم العسكري، في ١٤/٦/٢٠٠٧، وسيطرة حماس على غزة، بدأت مرحلة ثانية من الحصار اتبعتها نظام الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك تجاه غزة. فعلى الرغم من سماحه لبعض القوافل بالدخول استجابةً لضغط الرأي العام المصري والعربي في بعض الأحيان، فإنّ نظام مبارك لم يحمل أيّ إستراتيجية لكسر الحصار عن غزة، بل قام بتشيده، بدليل بناء السلطات المصرية الجدار الفولاذي على حدودها مع قطاع غزة، بطول ١٠ كيلومترات وعمق ٣٠ متراً تحت سطح الأرض، لمنع التهريب عبر الأنفاق، ومنع إدخال المواد الغذائية والطبية، ويُسْتثنى من ذلك معبر كرم أبو سالم

في الساحة الفلسطينية، ومحاولات احتوائها نظراً إلى أنّها خارج مؤسسة السلطة؛ فبدأت محاولات ضمّها إلى هذه المؤسسة^(١٤).

في ١٧ آذار / مارس سنة ٢٠٠٥، صدر ما سُمي "إعلان القاهرة"، وهو ناتجٌ من لقاء الفصائل الفلسطينية برعاية الاستخبارات ووزارة الخارجية المصرية ممثلين بعمر سليمان وأحمد أبو الغيط؛ إذ أبدت حماس قدراً كبيراً من المرونة بالموافقة على التهدئة والقبول ببرنامج مشترك يقوم على "أراضي ١٩٦٧"، وإعادة بناء منظمة التحرير، والاتفاق على انتخابات تشريعية تشارك فيها الحركة. وأعلن أبو الغيط الاتفاق بحضور عمر سليمان، ومشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وبحضور اثني عشر تنظيمًا فلسطينيًا.

وشكّل فوز حماس بانتخابات ٢٠٠٦ نقطة تحوّل في علاقاتها الخارجية؛ وذلك لانتقالها من حركة مقاومة إلى حكومة تتيح التعامل مع الدول والجهات الخارجية. وأبدت حماس، منذ لحظة تسلمها مسؤولية السلطة، استعداداً لاستعادة دعم عمقها العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية.

كما سعت الحركة للنأي بنفسها بعيداً من أيّ عمل قد يُحسب تدخلاً في شؤون الدول العربية، وقد عدّ هذا أمراً مبدئياً بالنسبة إليها، هاجسها في ذلك تجربة منظمة التحرير الفلسطينية. فقد ورد ذلك في كراس داخلي للحركة بعنوان "سياسات الحركة المرحلية في العلاقات السياسية"، من خلال القول: "لا تتدخل حركة حماس في الشؤون الداخلية للدول العربية والإسلامية وترفض في الوقت نفسه تدخّل هذه الدول في سياستها وموقفها وشؤونها الخاصة"^(١٥)، وقد ورد ذلك في وثيقة مكتوبة بعنوان "جولة في الفكر السياسي لحركة حماس" حدد فيها مشعل أولويات المكتب السياسي الجديد، على خلفية الانتخابات الداخلية للمكتب السياسي التي استضافتها القاهرة في نيسان / أبريل سنة ٢٠١٣، وقد ورد فيها أنّ "حماس ترفض الدخول في أيّ معارك جانبية في المنطقة خلافاً لما فعله غيرنا في مراحل سابقة.. نحن لم نستخدم القوة والسلاح ضدّ أيّ دولة

١١ بديوي، المرجع نفسه.

١٢ ذلك بحسب وصف أحد أعضاء المكتب السياسي، مقابلة مع عضو في المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، المرجع نفسه.

١٣ المرجع نفسه.

٩ للمزيد بشأن مواقف الفصائل الفلسطينية في حوار القاهرة، انظر: "حوار الفصائل الفلسطينية بالقاهرة: يتجدد وينقطع"، ٢٠٠٣/٤/١، الأهرام الرقمي، على الرابط: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=794318&eid=4782>

١٠ الحروب، المرجع نفسه، ص ١٧٠.

إسرائيل بذلك قد خالفت الشرط الأساسي لاستمرار الهدنة؛ وهو رفع الحصار.

لقد قدّمت مصر، في ١٧ تشرين الأول / أكتوبر سنة ٢٠٠٩، ما عُرف بورقة المصالحة التي سُمّيت "اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني"^(١٨)، والتي وافقت عليها كلّ من السلطة الفلسطينية في رام الله وحركة حماس. وعادت حماس ورفضت توقيعها معللة ذلك بأنّ "الورقة تضمنت نقاطاً لم يَجِرِ التباحث بشأنها في أيّ وقت سابق، وأنّ هناك نقاطاً جرى الاتفاق عليها وتمّ حذفها من هذه الورقة"^(١٩).

وانعدمت فرص توقيع المصالحة بسبب الموقف المصري المنحاز إلى التسوية، وبسبب السياسة التي انتهجها الرئيس المخلول حسني مبارك خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، في شتاء ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، إضافةً إلى سلوك السلطة الفلسطينية بعد تقرير "غولدستون" سنة ٢٠٠٩^(٢٠). وطوال سنة ٢٠١٠ لم يشهد جهد المصالحة بين الحركتين أيّ اختراق، ماعدا جولتي دمشق؛ فقد اتَّفَق، في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ٢٠١٠، على تسوية جميع البنود الخلافية في الورقة المصرية إلّا الملفّ الأمني^(٢١).

١٨ للاطلاع على بنود الاتفاقية، انظر: "اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني ٢٠٠٩"، الجزيرة، ٢٠١٤/١٠/١٤، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/news/pages/503583b8-d00f-46e3-95c2-b4dd2bedec37>

١٩ "ورقة المصالحة المصرية: حماس تتهم 'فتح' بالتلاعب بالقاهرة"، سي إن إن بالعربية، ٢٠٠٩/١١/١٢، على الرابط:

http://arabic.cnn.com/2009/middle_east/10/19/egypt.hamass/

٢٠ أُطلق على التقرير اسم "ريتشارد غولدستون" رئيس لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة الخاصة بانتهاكات الجيش الإسرائيلي خلال حربه على غزة في الفترة المتراوحة بين ٢٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٨ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩. ويُعد تقرير غولدستون ضربةً موجعةً لإسرائيل التي حاولت منعه من تمريره؛ فقد أكد انتهاكها للقانون الإنساني الدولي، وارتكاب جرائم حرب أثناء العدوان على قطاع غزة. وكانت السلطة الفلسطينية قد قررت تأجيل مناقشة تقرير غولدستون والتصويت عليه، في مجلس حقوق الإنسان، وعدّت حماس هذا الأمر تفریطاً غير مسبوق في حقوق الشعب الفلسطيني، انظر عبد الحليم حزين، "غموض تأجيل تقرير غولدستون.. اتهامات للسلطة وسكوت الأعضاء"، سي إن إن بالعربية، على الرابط:

http://archive.arabic.cnn.com/2009/middle_east/10/6/goldstone.report/

٢١ وحدة تحليل السياسات، "هل ستصمد المصالحة الفلسطينية الجديدة؟"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١/٥/٨، على الرابط:

[http://www.dohainstitute.org/release/ea18b746-ae29-47c5-ae91-](http://www.dohainstitute.org/release/ea18b746-ae29-47c5-ae91-772e4d91108e)

772e4d91108e

الذي تسيطر عليه إسرائيل، إضافةً إلى تدمير أنفاق السبيل البديل الذي اعتمده الغزيون للخروج من حالة العقاب الجماعي التي فُرضت على القطاع؛ وذلك بعد اقتحام بعض الأهالي في غزة الحدود المصرية الفلسطينية لكسر الحصار^(١٤).

وفي ضوء الحادث، أعلن خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس أنّ "الحركة مستعدة للتعاون مع مصر والسلطة الفلسطينية لضبط الحدود بين مصر وقطاع غزة [...] إننا في حركة حماس، والإخوة في الحكومة الفلسطينية بقيادة إسماعيل هنية، نعلن استعدادنا للوصول إلى تفاهم مع الإخوة في رام الله [السلطة الفلسطينية] والإخوة في مصر لتنظيم عملية عبور الحدود"^(١٥)، داعياً الأطراف العربية والدولية إلى كسر الحصار عن غزة.

زادت الأمور تأزماً بين الحركة والنظام المصري بعد أن أبلغت حركة حماس مصر رسمياً بأنها ستقاطع مؤتمر المصالحة الفلسطيني الذي كان من المقرر عقده بالقاهرة، في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨. وأرجعت ذلك إلى أنه لم يَجِرِ الالتفات إلى مطالبها بإجراء حوارٍ جاد^(١٦). كما أنّ الحركة رفضت تجديد اتفاق التهدئة الذي كانت رعته مصر، منذ ١٩ حزيران / يونيو ٢٠٠٨، بين إسرائيل وحركة حماس وقال مشعل: "لا تجديد للتهدئة مع إسرائيل، التهدئة كانت محدّدة بستة أشهر تنتهي في ١٩ كانون الأول / ديسمبر، علماً أنّ العدو لم يلتزم باستحقاقاتها. نحن في حماس وغالبية القوى موقفنا هو أنّ التهدئة تنتهي ولا تجديد لها"^(١٧). وقد جاء رفض تجديد الهدنة الذي اتفقت عليه جميع الفصائل نتيجةً لاستمرار الحصار؛ إذ أغلقت إسرائيل جميع المعابر الحدودية؛ ما سبّب نقصاً حاداً في المواد الغذائية الأساسية والمحروقات في القطاع خاصةً، فتكون

١٤ نتيجةً للحصار القاسي "اقتحم أهل غزة الحدود حوالي ٧٠٠ ألف غزي دخلوا سيناء والعريش كان ذلك في كانون الثاني ٢٠٠٨ في ثلاثة أيام، دخل ٧٠٠ ألف ولم تحدث عمليات سرقة أو إساءة واحدة"، المرجع نفسه.

١٥ "مشعل: مستعدون للتعاون مع مصر لضبط الحدود". بي بي سي، ٢٠٠٨/١/٢٣، على الرابط:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7204000/7204594.stm

١٦ انظر: "مصر ترجئ الحوار الفلسطيني بعد رفض حركة حماس المشاركة في المؤتمر"، الأهرام، ٢٠٠٨/١١/٩، على الرابط:

<http://yyy.ahram.org.eg/archive/2008/11/9/Arab2.htm>

١٧ "مشعل: لا تجديد للتهدئة مع إسرائيل". جريدة الأيام الفلسطينية، ٢٠٠٨/١/١٥، على الرابط:

<http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=100070&date=12/15/2008>

اتجاهات الرأي العام المصري نحو القضية الفلسطينية



المصدر: المؤشر العربي ٢٠١٢ / ٢٠١٣، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

في هذا الاتجاه؛ إذ كان ٨٣ في المئة من المصريين المستطلعة آراؤهم يعتقدون أنَّ القضية الفلسطينية هي قضية العرب، وليست قضية الفلسطينيين وحدهم. وقد تكررت هذه النسبة في استطلاع عام ٢٠١٢ بفارق بسيط (٨٤٪) على النحو التالي^(٢٢):

لقد كانت فلسطين جزءاً أصيلاً من شعارات الثورة المصرية وتطلعاتها؛ فقد سميت الجمعة الأولى من أيار / مايو ٢٠١١ التي تزامنت مع ذكرى نكبة فلسطين، جمعة الوحدة الوطنية والقضية الفلسطينية، وقد شهد ميدان التحرير تأييد الانتفاضة الثالثة للفلسطينيين، والاحتفال بالمصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس، واكتسى الميدان بالأعلام الفلسطينية التي ظهرت أكثر من نظيرتها المصرية^(٢٣).

لقد رفض النظام المصري الاعتراف بسيطرة حركة حماس على القطاع، وعدَّ سيطرة الحركة عليه انقلاباً وخروجاً على الشرعية، إلا أنه لم يغلق الباب أمام العلاقة بالحركة، وجرى تسليم هذا الملف إلى الأجهزة الأمنية في الدولة، وتحديداً، جهاز الاستخبارات العامة المصرية الذي كان يُعدُّ حلقة الوصل بين الطرفين. لكنَّ المشكلة في هذا الموقف أنه أصبح مُختزلاً لغزة في حماس، ولحماس في غزة. وأصبحت سياسة العقاب الجماعي للقطاع هي الأساس، على سبيل محاولة النظام المصري إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل عام ٢٠٠٧، وذلك عبر خلق حالة من الضغط الشعبي داخل القطاع ضدَّ الحركة.

فلسطين في ثورة يناير

لقد صنعت النظرة الأمنية التوجُّه السياسي المصري تجاه الحركة، لكنَّ العداء تجاه الفلسطينيين لم يُعمَّم ليصل إلى الجانب الشعبي. فلطالما عبَّر الشعب المصري عن وقوفه إلى جانب الشعب الفلسطيني وتبنَّى القضية الفلسطينية بوصفها قضية العرب. وفي هذا السياق تبرز نتيجة الاستطلاع الذي أجراه المركز العربي، عام ٢٠١١، لتصبَّ

٢٢ "المؤشر العربي ٢٠١١: مشروع قياس الرأي العام العربي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٢، على الرابط:

<http://www.dohainstitute.org/file/Get/4cdb1658-588f-4c53-923d-08d6d4972dda.pdf>

٢٣ "جمعة الوحدة الوطنية" تضم عشرات الآلاف بـ 'التحرير'.. والأعلام الفلسطينية تغطي الميدان وتطالب بإقالة 'الجمال' و'النعماني'، 'المصري اليوم'، على الرابط:

<http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=296746>

على ذلك فرضت إسرائيل قيودًا على عدد الشاحنات المسموح بإدخالها عبر كرم أبو سالم؛ ما يعني أنَّ المعبر يعمل بجزء يسير من طاقته المحدودة أصلًا^(٣٥).

” واستخدم المسؤولون المصريون حجة تقول إنَّ فتح المعبر سيسمح لإسرائيل - بما أنها قوة احتلال - بالتنصل من مسؤولياتها تجاه القطاع، والتهرب من ضرورة رفع الحصار عنه

في هذا السياق يمكن القول إنَّ قطاع غزة يمثل حالة "استثناء"^(٣٦)، فقد خرج من المسؤولية المباشرة للاحتلال ليكون تحت استخدام القوة المفرطة^(٣٧). وإضافةً إلى تعرضه لتلك الحالة الاستثنائية، فإنه يتعرض لما تفرضه السلطة الفلسطينية في رام الله في ظل الانقسام السياسي بينها وبين حركة حماس التي تدير قطاع غزة، وهو، أيضًا، المنطقة الأكثر فقرًا في الأراضي الفلسطينية (تبلغ نسبة الفقر ٣٨,٨٪)، والمنطقة الأكثر كثافةً سكانيةً (٤,٦٦١ فردًا لكل كم^٢)، فقد بلغ عد سكان القطاع عام ٢٠١٣ نحو ١,٧ مليون نسمة يعيشون على ٤٠ كيلومترًا، غالبيةً من اللاجئين.

في الخامس عشر من تشرين الثاني ٢٠٠٥، وبعد الانسحاب الإسرائيلي من القطاع وقَّعت السلطة الفلسطينية وإسرائيل اتفاقًا عُرف باسم "اتفاق المعابر"، وقد جرى من خلاله وضع الشروط والضوابط والمعايير التي تنظم حركة المرور من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإليها من خلال المعابر، ومن ضمنها معبر رفح. وتجري الإشراف على المعبر من خلال الجانبين المصري والفلسطيني، بحضور

٣٥ انظر: "خمس سنوات ومازال الاحتلال مستمرًا: المنظمات والجهات المانحة الدولية تواصل تمويل الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة"، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٠١٢/٧/١٣، على الرابط: <http://www.pchrgaza.org/files/2012/Closure%20Report%20-%202013-6.pdf>

٣٦ المقصود بحالة الاستثناء كما عرفها جورجيو أغامبن أنها تتميز بتعليق القانون، وتصبح خلالها حياة الأفراد والفضاء مستباحةً، انظر: Giorgio, Agamben, *State of Exception*, Kevin Attell (trans), (Chicago and London: The University of Chicago press, 2005).

٣٧ أعلنت إسرائيل في ٢٠٠٧/٩/١٩ قطاع غزة "كيانًا معاديًا"، الأمر الذي يسمح باستمرار النشاطات العسكرية ضد القطاع، إلى جانب فرض المزيد من القيود على نقل البضائع والمنتجات إليه، وتقليص إمدادات الوقود والكهرباء، وتقييد تنقلات الأفراد من القطاع وإليه.

أما بخصوص مشاركة الفلسطينيين في ثورة ٢٥ يناير، فهي من الأمور التي لا يمكن دعوها بالوقائع على الأرض، ماعدا ما يتعلَّق بالتضامن العاطفي والافتراضي من خلال شبكات التواصل الاجتماعية مع الشعب المصري في ثورته. كما أنَّ المجتمع الفلسطيني - سواء في مصر أو غزة - يُدرك أنَّ الفلسطينيين هم أولُ المُتَّهَمين، بعد كلِّ هبة أو احتجاج شعبي؛ الأمر الذي يعرضهم للاعتقال والترحيل^(٣٨).

سياسة الحصار.. غزة حالة استثناء

عشية حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧، أصبح الاحتلال الإسرائيلي هو المسؤول القانوني عن قطاع غزة، وفقًا لاتفاقية جنيف الرابعة الصادرة سنة ١٩٤٩. وفي ١٢ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥ قام رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أريئيل شارون بالانسحاب الأحادي الجانب من القطاع وإزالة جميع المستوطنات الإسرائيلية. وقد أرادت إسرائيل من خلال هذا الانسحاب أن تؤكد أنها لم تعد تحتل أراضي قطاع غزة، وأنها لا تنطبق عليها المعايير الدولية تجاه قوة الاحتلال. لكنَّ الواقع الفعلي بدا عكس ذلك؛ فإسرائيل لا تزال القوة المحتلة التي تملك "السيطرة الفعلية"، وهي المسؤولة عن القطاع؛ إذ بقيت الحدود والمعابر تحت السيطرة والتحكم الإسرائيليين، ونتيجةً لذلك أصبحت غزة "سجنًا كبيرًا" ذا باب واحد هو معبر رفح على الحدود المصرية. وقد أحاطت إسرائيل قطاع غزة بنظام أمني يشمل سياجًا حدوديًا وجدارًا إسمنتيًا ومنشآت عسكرية، تمتدُّ على طول الحدود معه. وتجدر الإشارة إلى وجود خمسة معابر حدودية تعمل في قطاع غزة (إيرز، وناحل عوز، وكارني، وصوفيا، وكرم أبو سالم)، وإلى أنَّ إسرائيل أبقت على فتح اثنين منها فقط، أحدهما لإدخال البضائع (كرم أبو سالم)، والآخر لتنقل المواطنين (إيرز). وقد أثر إغلاق المعابر الحدودية الثلاثة الأخرى تأثيرًا كبيرًا في حركة البضائع اليومية. علاوةً

٣٨ انظر دراسة قائمة على مقابلات ميدانية بشأن الفلسطينيين المقيمين في مصر، ودورهم في ثورة يناير "الثورة المصرية والمجتمع الفلسطيني: عزوف الغالبية المنسية وحظر النشاط"، مجلة الآداب، عدد ٢٠١١/٩/٧. وبوجه عام تُهمَّ اتهامات للفلسطينيين، وحماس بوجه خاص، بالتورط في أعمال العنف التي بدأت مع الانفلات الأمني الذي صاحب الثورة المصرية؛ ومنها اقتحام السجون، وتهريب عدد من المساجين بعضهم ينتمي إلى الحركة، وبعضهم الآخر إلى حزب الله، والمشاركة في "موقعة الجمل"، وخطف ثلاثة ضباط مصريين وأمين شرطة، في ٤ شباط / فبراير ٢٠١١ أثناء عودتهم من عملهم في سيناء ٣، على الرغم من أنَّ تحقيقات أمن الدولة أثبتت براءة "حماس" من تهمة الاختطاف.

طرف ثالث ممثلًا بالاتحاد الأوروبي، على أن تكون إسرائيل حاضرةً تكنولوجيًا على المعبر.

واستخدم المسؤولون المصريون حجةً تقول إنَّ فتح المعبر سيسمح لإسرائيل - بما أنها قوة احتلال - بالتوصل من مسؤولياتها تجاه القطاع، والتهرب من ضرورة رفع الحصار عنه. لكنَّ ذلك الادعاء غير مبرر؛ لأنَّ الحصار المفروض إسرائيليًا يُعدُّ شكلاً من أشكال العقوبة الجماعية، وانتهاكاً للقانون الإنساني الدولي. فغزة أرض محتلةٌ توجب على الاحتلال التزامات تجاهها، لكن ذلك لا يعني استمرار إغلاق معبر رفح - وهو المنفذ الوحيد لغزة إلى العالم الخارجي - ولا يبرِّر إغلاق المعبر لأسباب "المصلحة الوطنية" أو "الأمن القومي"، فسياسة المرور الانتقائية التي لا تسمح من خلالها مصر بالدخول من خلال المعبر إلَّا لمن تشاء، تنفي هذه المبررات.

لقد تعرضت غزة بعد أن فازت حركة حماس بالانتخابات التشريعية التي جرت عام ٢٠٠٦، واستقلت بإدارة قطاع غزة، بعد الحسم العسكري عام ٢٠٠٧، لمقاطعة دولية؛ فقد قامت الرباعية الدولية ممثلةً بالولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وروسيا، بمقاطعة حكومة حماس. وتمثلت هذه المقاطعة بوقف المساعدات الدولية لحكومة إسماعيل هنية. واستمرت مقاطعة حماس، بوصفها سلطة حُكم في قطاع غزة إلى ما بعد سنة ٢٠٠٧^(٢٨).

استمرَّ كذلك إغلاق معبر رفح مدة ثلاث سنوات؛ إذ أعلنت السلطات المصرية، بتاريخ ٢٠١٠ / ٦ / ١، عن فتح المعبر استثنائيًا في كلا الاتجاهين لإدخال المساعدات الإنسانية، ومرور فئات محددة من المواطنين، وهم المرضى، والطلبة الذين أوشكوا أن يفقدوا مقاعدهم الدراسية في الجامعات، والعاملون الذين اقتربت مواعيد انتهاء إجازاتهم، أو المعرضون لفقد وظائفهم وأعمالهم، وأصحاب الإقامات المنتهية^(٢٩).

أُغلق معبر رفح كلياً أو جزئياً - منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج - منذ توقيع اتفاقية المعابر في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥ حتى يوم ٣٠ آب / أغسطس عام (١٢١٥ يوماً) من مجموع

(٢٨٣١ يوماً) بما نسبته نحو ٤٣ في المئة^(٣٠). وتعود نسبة التحسن إلى ما بعد الثورة المصرية؛ إذ شهدت حالة معبر رفح البري تحسناً ملحوظاً، لأنَّ المعبر لم يُغلق منذ ٢٠١١/١/٢٥ حتى ٢٠١٣/٦/٣٠، سوى (٩٨ يوماً) من أصل (١٠١٤ يوماً)؛ أي ما نسبته ١٠ في المئة فقط^(٣١).

وأُغلق معبر رفح الحدودي بعد أحداث ٣٠ حزيران / يونيو، خلال الفترة المتراوحة بين ٢٠١٣/٧/١ و ٢٠١٣/١٢/٣١، ١٠٠ يوم من مجموع ١٨٥ يوماً (من دون احتساب العطل الأسبوعية، لأنه يكون فيها مغلقاً)؛ إذ أُغلق في تموز / يوليو ٩ أيام^(٣٢)، وفي آب / أغسطس ١٤ يوماً^(٣٣)، وفي أيلول / سبتمبر وتشرين الأول / أكتوبر ٣٣ يوماً^(٣٤)، وفي تشرين الثاني / نوفمبر ٢١ يوماً^(٣٥)، وفي كانون الأول / يناير ٢٣ يوماً^(٣٦). وقد اقتصر تشغيله على أربع ساعات يومياً أيام العمل، وعمدت السلطات المصرية إلى تقليص عدد المسافرين من ١٢٠٠ مسافر إلى ٢٠٠ مسافر في اليوم، أو ٤٠٠ مسافر في أفضل الأحوال.

عانى الفلسطينيون السفر من خلال مطار القاهرة مما يسمى "غرفة الترحيل" التي تجرى من خلالها عملية "الترحيل الجماعي" للفلسطينيين؛ ذلك أنَّ الأجهزة الأمنية في مطار القاهرة تقوم بحجز المسافرين الفلسطينيين المقبلين إلى معبر رفح، أو المتجهين إليه، في الغرف المخصصة لتوقيف المجرمين والمشتبه فيهم، وهذه الأماكن

٣٠ حسام الدجني، "معبر رفح البري"، فلسطين أون لاين، ٢٠١٣/٠٩/٣٠، على الرابط: <http://felesteen.ps/details/news/101090/>

٣١ المرجع نفسه.

٣٢ "حالة المعابر في قطاع غزة"، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، من ٢٠١٣/٧/١ إلى ٢٠١٣/٧/٣١، ص ٢، على الرابط: http://www.pchrgaza.org/files/2013/closer_july2013.pdf

٣٣ "حالة المعابر في قطاع غزة"، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، من ٢٠١٣/٨/١ إلى ٢٠١٣/٨/٣١، ص ٢، على الرابط: <http://www.pchrgaza.org/files/2013/clouser-aug.pdf>

٣٤ "حالة المعابر في قطاع غزة"، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، من ٢٠١٣/٩/١ إلى ٢٠١٣/١٠/٣١، ص ٢، على الرابط: http://www.pchrgaza.org/files/2013/clouser_sep-2013.pdf

٣٥ "حالة المعابر في قطاع غزة"، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، من ٢٠١٣/١١/١ إلى ٢٠١٣/١١/٣٠، ص ٢، على الرابط: http://www.pchrgaza.org/files/2013/closer_nov.pdf

٣٦ "حالة المعابر في قطاع غزة"، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، من ٢٠١٣/١٢/١ إلى ٢٠١٣/١٢/٣١، ص ٤، على الرابط: http://www.pchrgaza.org/files/2013/closer_dec.pdf

٢٨ تمثلت شروط الرباعية لفك الحصار عن حكومة حماس في نبذ "العنف"، والاعتراف بإسرائيل، والاعتراف بالاتفاقيات الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

٢٩ انظر: "قطاع غزة: حصار لم يتوقف وإعمار لم يبدأ"، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، حزيران / يونيو ٢٠١٠ - تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١، ص ١٥، على الرابط: <http://www.pchrgaza.org/files/2011/clouser-21-12-2011.pdf>

في ٢٧ نيسان / أبريل ٢٠١١ توقيع اتفاق المصالحة الذي تُوِّج باتفاق رسمي، في ٤ أيار / مايو ٢٠١١، بحضور عباس ومشعل^(٣٦).

وعلى الرغم من الأمل الكبير الذي ساور الغزيين، فترة سقوط نظام مبارك وتوليّ العسكر، وفترة تولّي الرئيس محمد مرسي الحكم بعدها، بحصول تغيير في السياسة المصرية تجاه القطاع خصوصًا، المتمثل بفتح المعبر والسماح بحركة السكان والبضائع من غزة وإليها، فإنه لم يطرأ تغيير كبير على الواقع الملموس لأهالي غزة، ولا سيما في ما يتعلق بمعبر رفح؛ إذ كان يجري فتح المعبر للحالات الإنسانية والإغاثية، فتراتٍ محدودة لا تلبي حاجة السكان.

ومع صدور قرار المجلس العسكري، يوم ٢٣/٥/٢٠١١، بفتح معبر رفح على نحوٍ دائم، عدا أيام الجمعة والإجازات، ظهرت عدّة مقالات تحلّل خطورة هذا القرار، مشيرةً إلى التخوف من الوجود الفلسطيني. وقد عدّ بعضهم أنّ هذه الخطوة "تحقق رغبة آلاف الفلسطينيين في (التوطين) في مصر، خصوصًا الغزاويين"، في حين أشار بعضهم الآخر إلى "خطورة الحمساويين على أمن الشعب المصري"، وإلى أنّ ذلك "من الممكن أن يورط مصر في حرب جديدة مع إسرائيل"^(٣٧).

من مرسي إلى ٣ تموز / يوليو

ظلت العلاقة بين الحركة والمجلس العسكري بعد الثورة ضمن الحدود السابقة للعلاقة أيام نظام مبارك؛ أي إنها ظلت محصورةً في جهاز الاستخبارات، وذلك من خلال مراد وافي، "حيث طلبت الحركة مقابلةً مع المجلس العسكري وتمّ رفض الطلب. ومن تاريخ ١١ شباط / فبراير إلى انتخاب مرسي ظلت علاقات حماس مع الدولة المصرية مع المخابرات ووزير الخارجية فقط"^(٣٨).

لكنّ ذلك ترافق مع تحسن بسيط على أرض الواقع؛ فقد سمحت أجواء الثورة بتحسّن العلاقة في ما يتعلق بتيسير حركة المعبر، وكان

٣٩ وحدة التحليل السياسي، المرجع نفسه.

٤٠ طلعت رضوان، "معبر رفح وأمن مصر القومي"، الأهرام الرقمي، ٢٠١١/١٠/١، على الرابط:

<http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=718307>

٤١ مقابلة مع عضو في المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، المرجع نفسه.

تفتقر إلى أيّ مقوّم من مقومات النظافة، فضلًا عن الراحة الأساسية؛ ومن أمثلة ذلك تجميعهم، والتحقيق معهم حتى يكتمل عدد معين من الباصات، وقد تستغرق العمليات ساعاتٍ، وأحيانًا عدّة أيام ليجري ترحيلهم إلى القطاع لضمان عدم دخولهم الأراضي المصرية. وتُعَدُّ هذه السياسة سمّةً أساسيةً في التعامل مع فلسطيني القطاع، وهي سياسة تخفّ أو تزيد حدّتها وفق تغيّر علاقة مصر بالفلسطينيين، وتغير نظرتها إليهم، من الناحية السياسية.

وقد اشتدت حدّة هذه السياسة بعد الانقلاب في ٣ تمّوز / يوليو، وتعرض كثير من الفلسطينيين المقيمين في مصر بصورة دائمة، أو مؤقتة، لعمليات اعتقال من دون أيّ سند قانوني أو قضائي، استجابةً لحملة التحريض من بعض وسائل الإعلام المصرية^(٣٩).

إنّ حملة التحريض بلغت ببعض السياسيين حدّ رفض دعوة حمدين صباحي إلى فتح المعابر مع قطاع غزة، عادّين هذه الدعوة تهديدًا للأمن القومي المصري^(٤٠). وقد أشار عمر سليمان مدير الاستخبارات العامة المصرية السّابق الذي كان يَعدُّ "التطرف" في غزة "تهديدًا للأمن القومي المصري"، ليعود بذلك خطاب التحريض على الفلسطينيين منذ عهد نظام مبارك، وهو خطاب له، من دون شك، تأثيره في الرأي العام المصري.

نمط العلاقة بعد ثورة ٢٥ يناير

أحدثت ثورة ٢٥ يناير تحسّنًا من جهة نمط العلاقة بين حركة حماس وقطاع غزة؛ إذ إنّ القيادة المصرية الانتقالية برئاسة المجلس العسكري قرّرت حسم ملفّ المصالحة الفلسطينية، والقطع مع سياسات النظام السّابق بالوقوف على مسافة واحدة من الحركتين، والعمل على إنهاء حصار غزة، وهي المواقف التي أكّدها وزير الخارجية المصري الجديد نبيل العربي في ٢٣ آذار / مارس ٢٠١١، برفض مصر مواصلة الاعتداء الإسرائيلي على القطاع، ومن ثمّة الالتزام بفلّك الحصار عن القطاع في أقرب وقت، ليُعلن في القاهرة،

٣٧ "تنديد حقوقي باعتقال الفلسطينيين واحتجازهم في مطار القاهرة بعد تنحية مرسي"، القدس العربي، ٢٠١٣/٧/١٢، على الرابط:

<http://www.alquds.co.uk/?p=62673>

٣٨ "سياسيون مصريون: مطالبة حمدين صباحي بفتح معبر رفح جهل بالأمن القومي"، الأهرام، ٢٠١٣/١٠/١٠.

آراء الناس والرأي العام في غزة في انتخاب مرسي



المصدر: المؤشر العربي ٢٠١٢ / ٢٠١٣، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

المعابر الحدودية وتدمير الأنفاق التي تُعدُّ شريان الحياة بالنسبة إلى الغزيين.

وكانت العلاقات بين حماس ومصر قد شهدت خلال مرحلة حكم الرئيس محمد مرسي "تحسناً ملحوظاً" على الصعيد السياسي، وقد حظيت الحركة بعلاقات جيدة مع مصر بعد ثورة ٢٥ يناير التي أطاحت الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك، خصوصاً أنه ظلَّ يتعامل مع حماس بوصفها ظاهرةً أمنيةً، رافضاً لقاء أيِّ مسؤول من مسؤوليها، ولقد عبّرت عن التحسن الذي طرأ على علاقة حماس بمصر في عهد مرسي الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة المصرية هشام قنديل لقطاع غزة، في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢، وزيارة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس للقاهرة، في ١٤ حزيران / يونيو ٢٠١٣، وكذلك زيارة رئيس الحكومة الفلسطينية المُقالة في قطاع غزة إسماعيل هنية لمصر، في ٢٩/٧/٢٠١٢. وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ العلاقات بين حماس ومصر في فترة مرسي لم تكن على تلك المتانة التي صوّرها بعض السياسيين المصريين المعارضين، أو بعض وسائل الإعلام.

وقد استمرت هذه السياسة فترة حُكم الرئيس المعزول محمد مرسي، وكانت تبرر بذرائع "مقاومة الإرهاب" خصوصاً بعد مقتل الجنود الـ ١٦ في سيناء، في الخامس من آب / أغسطس ٢٠١٢، واتهام حركة حماس بهذه العملية، وكان ذلك بعد مضيٍّ أقل من شهرين على انتخاب مرسي رئيساً لمصر. أمّا حركة حماس فقد ندّدت بالهجوم واصفةً إياه بأنه "جريمة بشعة"، وبأدّرت إلى إغلاق جميع الأنفاق

أحد مظاهر التحسن خروج أعضاء المكتب السياسي للحركة من دمشق في كانون الثاني / يناير ٢٠١٢؛ إذ سمح المجلس العسكري باستقبال بعض قيادات الحركة، وعلى رأسها أبو مرزوق. ومع مجيء الرئيس مرسي انتقلت العلاقة لأوّل مرة، بين حركة حماس والنظام الرسمي المصري، إلى مستوى الرئاسة، بعد أن كانت محصورةً في الدوائر الأمنية. وقد انعكس ذلك على آراء الناس والرأي العام في غزة؛ إذ رأى ٥٦ في المئة من المستطلعة آراؤهم في انتخاب مرسي تأثيراً إيجابياً في الشعب الفلسطيني^(٤٢)، على النحو الآتي:

سرعان ما تبددت موجة التفاؤل التي سرّت لدى سكان قطاع غزة وحركة حماس عند فوز الرئيس المصري محمد مرسي المحسوب على جماعة الإخوان المسلمين، بعد الليلة التي أعلن فيها عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع المصري والقائد العام للقوات المسلحة، عن تعليق الدستور وتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا عدلي منصور رئيساً مؤقتاً لإدارة شؤون مصر في فترة انتقالية؛ لتخيم حالة من القلق وترقب للمجهول بالنسبة إلى قادة حماس وكوادرها؛ وذلك بسبب تصاعد مظاهر العداء من الإعلام المصري للحركة الحاكمة في القطاع والالتهامات التي تورطت حماس في دهاليز الأزمة المصرية، وبسبب عودة تضيق الحصار على غزة، من خلال إغلاق

٤٢ المؤشر العربي ٢٠١٢ / ٢٠١٣، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣/٦/١١، على الرابط:

<http://www.dohainstitute.org/release/657dc82a-dfa2-4749-9e96-5af5bf20913a>

على أرض الواقع، ومنذ ٣٠ حزيران / يونيو، انقطع جسر التواصل بين حركة حماس والمسؤولين المصريين، بحجة الانشغال بالأوضاع الأمنية الداخلية لترتيب البيت المصري. وتجلّى ذلك بمباشرة السلطة الحاكمة بمصر، منذ الساعات الأولى بعد عزل الرئيس مرسي، هدم الأنفاق المتصلة بالقطاع، وإغلاق معبر رفح الحدودي، وبمنع تحرّك المسافرين الفلسطينيين من خلاله، إضافةً إلى شنّ حملة إعلامية في حقّ الفلسطينيين تجاوزت تلك الحملات التي كانت ظاهرةً إبان حكم الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك. فقد عمد العسكر إلى تضيق الحصار على غزة، كما أنّ نحو ٨٠ في المئة من الأنفاق، وهي بمنزلة شريان الحياة بالنسبة إلى الغزّيين - شعباً وحركة - جرى إيقافها، علماً أنّ إغلاقها، أو تدميرها، يؤدّي إلى استنزاف الإمكانيات المادية للحركة، وإلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في غزة أكثر فأكثر.

وبلغة الأرقام، تسبّب تدمير الأنفاق في خسائر مباشرة لكلّ الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة بما يزيد على ٥٠٠ مليون دولار، خلال النصف الثاني من سنة ٢٠١٣^(٤٧). وقد تصاعدت سياسة إعلان العداء ضدّ حركة حماس بتصاعد حدّة الاتهامات التي وجهها القضاء المصري إلى مرسي، واتهامه بالتخابر مع الحركة للهروب من السجن، خلال الثورة في كانون الثاني / يناير سنة ٢٠١١، والمساعدة في الهجوم على رجال الشرطة. يُضاف إلى ذلك المهمات التي وجهها الإعلام المصري إلى حماس بتورط الحركة في عمليات الإخلال بالأمن المصري الداخلي، بدءاً من القاهرة ووادي النطرون، وصولاً إلى سيناء المضطربة؛ ما دعا السلطات المصرية إلى تعزيز حملتها ضدّ الجماعات المسلحة الإسلامية هناك. كما تعرّض المواطن المصري لسلسلة لا تتوقف من الأخبار التي نجحت إلى حدّ ما في إحداث تغيير في الصورة الذهنية بشأن "حماس".

وبلغ التوتر ذروته مع مصر بعد قيام عناصر من كتائب القسام بتنظيم عرض عسكري جنوب قطاع غزة، وهم يرفعون بأيديهم إشارة رابعة. وبعد نشر فيديو لهذه التظاهرة على موقع يوتيوب طالب مذيع على قناة التحرير المصرية الجيش المصري بضرب حماس "الإرهابية"

٤٧ "نظرة على الاقتصاد في غزة عام ٢٠١٣"، موقع وزارة الشؤون الخارجية، ٢٠١٤/٠١/٩، على الرابط:

http://www.mofa.ps/new/index.php?option=com_content&view=article&id=1297-2013&catid=33

الحدودية التي تربط قطاع غزة بمصر عقب الهجوم؛ لمنع منفذي العملية من الهرب من خلالها^(٤٨). لكنّ الحملة الإعلامية المصرية وجهت أصابع الاتهام إليها في ارتكاب هذه العملية، واتهمت عناصر من كتائب القسام بالتورط في تنفيذها^(٤٩)؛ الأمر الذي أدّى إلى تشديد الحصار، وهدم العشرات من الأنفاق.

وقامت الحكومة المصرية بإغلاق معبر رفح وإغراق الأنفاق بالمياه الملوثة، في إطار حملة لإغلاقها. وقد صرّح مساعد الرئيس المصري للشؤون الخارجية عصام الحداد، في ذلك الوقت، بأنّ "بلادنا لن تتسامح مع تدفّق الأسلحة المهربة من قطاع غزة وإليها، عاداً ذلك مؤدّباً إلى "زعزعة الاستقرار في سيناء". وأضاف: "لا نريد أن نرى هذه الأنفاق تستخدم كسبيل غير مشروعة لتهريب الأشخاص أو الأسلحة التي يمكن أن تلحق ضرراً فعلياً بالأمن المصري"^(٥٠). وفي ضوء ذلك استمرت مطالبات قيادات حماس بفتح المعبر، وعدم هدم الأنفاق التي تشكّل المنفذ البديل لأهالي القطاع^(٥١).

سياسياً، امتنع قادة حماس عن الإدلاء بأيّ تصريح علني يتصل بما تشهده الساحة المصرية من تطورات دراماتيكية منذ عزل الرئيس مرسي؛ خشية أيّ ردّة فعل تجاه الحركة، ومن إمكانية استغلاله من بعض وسائل الإعلام المصرية المعارضة للإخوان. في المقابل تبنت وسائل الإعلام المقرّبة من حماس، وخصوصاً صحيفة فلسطين وتلفزيون القدس، الموقف الداعم للرئيس المعزول محمد مرسي والإخوان المسلمين، على الرغم من تأكيد حماس عدم تدخلها في الشأن المصري.

٤٣ مقتل ١٦ جندياً مصرياً بهجوم في رفح"، سي إن إن بالعربية، ٢٠١٢/٨/٦، على الرابط: http://arabic.cnn.com/2012/middle_east/8/6/Egypt-Violence

٤٤ في هذا التقرير للأهرام العربي يظهر الاتهام الصريح لعناصر من حماس بارتكاب العملية؛ إذ تشير الصحيفة إلى سبّقتها الصحفي في هذا المجال، وإلى تناقله في وسائل إعلام أخرى، ٢٠١٣/٢/٢٣، على الرابط:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1232964&eid=2739>

٤٥ "الحداد: أغرقنا أنفاق غزة لوقف تهريب السلاح"، سكاي نيوز عربية، ٢٠١٣/٢/١٩، على الرابط:

<http://www.skynewsarabia.com/web/article/101012>

٤٦ "حماس تنتقد إغلاق مصر معبر رفح في وجه الفلسطينيين وفتح معبر طابا أمام الإسرائيليين"، ٢٠١٢/٨/٢٣، القدس العربي، على الرابط:

<http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=today\23qpt965.htm&arc=data\2012\08\08-23\23qpt965.htm>

"حماس ناشد مصر عدم إغلاق جميع الأنفاق الحدودية"، الأهرام الرقمي، ٢٠١٢/٩/١٦، على الرابط:

<http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=1025994>

الاتهامات قطاعٍ عديدةً من المصريين إلى اعتماد مواقف سلبية من الفلسطينيين، وأثارت حالةً من "الكراهية" تجاه حركة حماس. كما رسّخت هذه العدائية برامجَ تلغزيونية مكثّفة تتهم الحركة باقتحام السجون المصرية للإفراج عن الرئيس مرسي وبعض قادة الإخوان، وكان ذلك، بالنسبة إلى الحركة، أكثر ضرراً من إغلاق معبر رفح؛ ما جعل المسؤول الثاني في حركة حماس موسى أبو مرزوق، يقول صراحة إن "الاستقطاب والتشنج بلغا مستويات غير مسبوقة بين الفلسطينيين والمصريين"^(٥٣).

” شددت وسائل الإعلام المصرية من حملتها على حركة حماس بعد عزل الرئيس مرسي، ومحاولة توريط الحركة في الشأن المصري؛ ذريعةً للهجوم على الشعب الفلسطيني كله

ومنذ ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠١٣، وهو تاريخ عزل الرئيس محمد مرسي، تصاعدت حدة الهجوم على الفلسطينيين، حتى أصبح لا يمرّ يوم من دون أن تطالعنا وسائل إعلامية بتورط فلسطينيين في الأحداث الجارية في مصر، بدءاً بأحداث الانفلات الأمني والتفجيرات التي تشهدها سيناء، ومروراً بالاعتصامات التي يقيمها أنصار مرسي، للمطالبة ببعودته، ولم يكن ذلك انتهاءً بتفليق الإعلام المصري "الرسمي" تهماً لهم، وترسيخ فكرة مفادها أن حماس خطرٌ أمني يهدّد الأمن القومي المصري، مع الزّجّ باسم "الفلسطيني" في كلّ حدث "تخريبي" بمصر، مثلما قيل إن "أهل غزة قتلوا المتظاهرين المعارضين للإخوان، وحرّقوا مقارّ حزب "الوفد"، وأمّدوا حلفاءهم [أي الإخوان] بأسلحة دمار شامل، كما نهبا نصيب مصر من الوقود والتيار الكهربائي"، حتى بات أغلب المصريين يتداولون هذه الأنباء، وبقي الهجوم عليهم في وسائل الإعلام المصرية، على ما هو عليه^(٥٤).

٥٣ ليهي بن شطريت ومحمود جرابعة، "حماس في مرحلة ما بعد مرسي"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ٢٠١٣/٨/١، على الرابط:

<http://goo.gl/uDP2Fu>

٥٤ رغم كثرة التصريحات الأمنية بوجود فلسطينيين وسط الاعتصامات المؤيدة لمرسي، فإنّ أياً من هذه التصريحات لم يُنسب إلى مصادر بعينها، ثمّ إنه لم يُسمّ أيّ فلسطيني سوى بانتماؤه إلى كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحماس، أو إلى الحركة نفسها، وفي السادس من يوليو/ تموز الماضي، نشرت معظم وسائل الإعلام المصرية أسماء أربعة فلسطينيين، مُدّعية أنهم من حراس محمد بديع، المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين في

كما ضرب إسرائيل في حرب تشرين الأول / أكتوبر^(٥٥) ١٩٧٣. وفي ما بدا أنه محاولة لاحتواء الغضب المصري خرج أبو مرزوق، واعتذر عن تظاهرة القسام معتزلاً بأنها "كانت خطأ"، مؤكداً أن "جيش مصر خط أحمر على رؤوسنا جميعاً"^(٥٦).

لكنّ المطالبات العدائية وجدت صداها على المستوى السياسي المصري؛ إذ هدّد وزير الخارجية المصري نبيل فهمي حركة حماس بأنّ رد مصر "سيكون قاسياً إذا شعرنا بأنّ هناك أطرافاً في حماس أو أطرافاً أخرى تحاول المساس بالأمن القومي المصري"، مؤكداً أنّ الرد يتضمن "خياراتٍ عسكريةً أمنيةً، وليس خياراتٍ تنتهي إلى معاناة للمواطن الفلسطيني"^(٥٧).

التحريض الإعلامي على حماس

شددت وسائل الإعلام المصرية من حملتها على حركة حماس بعد عزل الرئيس مرسي، ومحاولة توريط الحركة في الشأن المصري؛ ذريعةً للهجوم على الشعب الفلسطيني كله^(٥٨). وحملت حركة حماس مسؤولية الوضع الأمني المتدهور في سيناء^(٥٩). وقد دفعت هذه

٤٨ طالب أنور عكاشة، عبر قناة الفراعين، بضرب قطاع غزة و"استهداف بُؤر حماس الإرهابية"، مقطع فيديو: يوتيوب، ٢٠١٣/٨/٣١، على الرابط:

<http://www.youtube.com/watch?v=yQHAIdiq5r7o>

٤٩ "انقلاب مصر يخنق غزة ويربك حماس"، الجزيرة، ٢٠١٣/٩/٢١، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/news/pages/c142c2f3-b80f-4eef-89ef-53c4060b9883>

٥٠ "وزير الخارجية المصري لـ 'الحياة' قرارنا لن يتأثر بالمساعدات الأميركية"، الحياة،

٢٠١٣/٩/٢٤، على الرابط:

<http://alhayat.com/Details/555020>

ردّ الناطق باسم "حماس" فوزي بروهوم على هذا التصريح بقوله إن "حماس وكلّ الشعب الفلسطيني ليس لهم أيّ تفكير أو أجندة لفتح أيّ صراع مع مصر. وإنّ هذه التصريحات محاولة لسلخ مصر عن دورها القومي والعربي والإسلامي تجاه القضية الفلسطينية". وأضاف: "سنبقى مدافعين عن غزة وكرامة الأمة العربية والإسلامية جمعاء، وصراغنا الرئيس فقط مع الاحتلال الإسرائيلي الخطر الأكبر على مصر وفلسطين، انظر: "حماس: ليس لدينا أجندة لفتح صراع مع مصر"، الحياة، ٢٠١٣/٩/٢٤، على الرابط:

<http://alhayat.com/Details/555187>

٥١ ذلك باعتراّف الإعلام المصري نفسه؛ إذ نشرت الأهرام المصرية ما نصّه: "الحرب الدائرة بين بعض الإعلاميين المصريين والفلسطينيين أمر لا يليق بالإعلام الذي يجب أن يرفع عن الملامسات، فأهل غزة وشبابها ليسوا بإرهابيين ويكفيهم ما يعانونه من حصار إسرائيلي. ولا داعي لأن يقود إعلاميون مصريون حرب شائعات ضد الفلسطينيين وتخويفنا منهم وكفاهم معاناتهم"، انظر: "أزمة معبر رفح"، الأهرام، ٢٠١٣/٩/٤.

٥٢ وثيقة متعلّقة بوجود عناصر لحماس في مصر ودورها في حماية مرسي، شبكة مستقبل مصر، ٢٠١٣/٣/٤، على الرابط:

<http://www.mmasr.net/index.php/component/k2/>

item/258/258?start=600&reset-settings

على الرغم من ذلك لم يُنشر هذا التكذيب^(٥٨). كما أكد كاتب مصري أن "جهاز المخابرات العامة المصري الذي يمسك بملف غزة، يعرف جيداً أنّ حملة تشويه (حماس) مسكونة بالافتراءات والأكاذيب. وفي مقام سابق، أشرت إلى ما سمعته من أحد مسؤولي الجهاز عن أنّ ما تنشره وسائل الإعلام عندنا، بخصوص (حماس) أكثره (كلام جرايد)، لا ينبغي أن يؤخذ على محمل الجد. وإذا صحَّ ذلك، فمعناه أنّ حملة الشيطنة المستمرة في مصر تنتهك الاعتبارات الوطنية، والقومية، والأخلاقية، وتوجه السهام المسمومة إلى مختلف القيم التي تفرسها تلك الاعتبارات. وأرجو ألا أذكرك بالمستفيد الحقيقي من وراء ذلك"^(٥٩).

”

على الرغم من أنّ تهمة التخابر تلك قد جرى استخدامها سياسياً، في الصراع المصري الداخلي بالتعبئة ضدّ الإخوان المسلمين، فإنها تُنبئ بما يمكن أن تؤول إليه علاقة مصر بالقطاع في حال استقرار أمر "الانقلاب"

”

وعلى الرغم من اتخاذ حركة حماس سياسة الحياد في ما يتعلق بتعقيدات المشهد المصري الحالي، فإنّ سياسة الهجوم الإعلامي المصري الشرس على حركة حماس لم تتوقف. فهذه الحركة التي تسيطر على جغرافيا لصيقة بمصر، تُدرك مدى خطورة الاقتراب - ولو خطوة واحدة - من "الصراع السياسي المصري". وليس من شاهدٍ على ما يمكن أن ينتظرها أوضح من اتهام الجيش الرئيس المصري المعزول بالتخابر مع "حماس".

ثمّ إنه على الرغم من أنّ تهمة التخابر تلك قد جرى استخدامها سياسياً، في الصراع المصري الداخلي بالتعبئة ضدّ الإخوان المسلمين، فإنها تُنبئ بما يمكن أن تؤول إليه علاقة مصر بالقطاع في حال استقرار أمر "الانقلاب". وهو أمرٌ متوقَّع بالنظر إلى قراءة حالة الشارع الراهنة؛ إذ تمتلك مصر الكثير من المفاتيح التي تؤثر في

إلى حدّ وصلَ بكاتبة مصرية إلى أن تعنون مقالها بـ "فلسطين في ذمة التاريخ"^(٥٥).

وفي ٢٢ تمّوز/ يوليو ٢٠١٣ قال قائد الجيش الثالث الميداني المصري اللواء أسامه عسكر: "إنّ الصواريخ التي جرى ضبطها، بطريق مصر - السويس، هي من النوع الذي تمتلكه فصائل (عز الدين القسام)، الجناح العسكري لحركة حماس"، مضيفاً أنها "كانت في طريقها إلى القاهرة، لمساعدة الإخوان ضدّ الشعب المصري"، وأنّ "الصواريخ المضبوطة كفيلة بتدمير حي كامل". وهو ما يشير إلى أنها كانت قادمة لاستخدامها في أعمال إرهابية ضدّ الشعب المصري؛ أي إنّ قائد الجيش الثالث اتهم حركة حماس بامتلاك الصواريخ، لمجرد أنها لديها النوع نفسه منها، على الرغم من أنّ "حماس" لا تقوم بتصنيع تلك الصواريخ بنفسها، بل تقوم بشرائها، فهي من نوع غراد، الروسية الصنع، وعلى الرغم من أنها متوافرة في سيناء أكثر من غزة، بحسب تصريحات المتحدث الرسمي باسم حركة حماس، سامي أبو زهري^(٥٦).

في الأول من آب / أغسطس ٢٠١٣، تداولت وسائل الإعلام خبر ضبط أحد عناصر "حماس"، على خلفية هجوم مسلح على معسكر الأمن برفح، مدعية أنّ المتهم كان بحوزته صور لمعسكرات، وأمكنة أمنية في مصر، وقذائف هاون، وسلاح آر. بي. جي^(٥٧). وهو الأمر الذي سارع مصدر عسكري مصري إلى نفيه، مؤكداً أنّ الفلسطيني الذي جرى ضبطه متسلل عبر الأنفاق، وأنه قُبض عليه في الشقة التي كان يقيم بها في العريش، وأنه لا علاقة له بالهجوم على معسكر الأمن، من قريب أو بعيد.

مصر. وكانت وسائل الإعلام قد ذكرت مواطناً فلسطينياً يُدعى وجدي صالح، فسارع، من غزة، إلى نفي الخبر، وهذد بمقاضاة الإعلام المصري، مؤكداً أنه لم يذهب إلى مصر، انظر موقع إيجي برس، ٢٠١٣/٧/٧، على الرابط:

<http://www.egy-press.com/STORYDETAILS.ASPX?STORYID=30688#UwyFDvmSyn8>

٥٥ لميس جابر، "فلسطين في ذمة التاريخ.. الإضاء 'حماس'، الوطن نيوز، ٢٠١٣/٧/١٢، على الرابط:

<https://www.elwatannews.com/news/details/223562>

٥٦ "قائد الجيش الثالث يكشف عن مفاجأة مذهلة بعد ضبط الصواريخ"، اليوم السابع، (القاهرة)، ٢٠١٣/٧/٢٢.

٥٧ محمد مقلد، القبض على فلسطيني في سيناء بتهمة تفجير معسكر الأحرار، الوطن، (القاهرة)، ٢٠١٣/٨/١.

٥٨ مصدر عسكري مصري ينفي ضبط أي فلسطيني هاجم معسكر الأحرار، البلد، ٢٠١٣/٢/٨، على الرابط:

<http://www.albaladfm.com/?page=details&newsID=4492&cat=3>

٥٩ فهمي هويدي، "عقدة حماس في مصر"، الشروق، (القاهرة)، ٢٠١٣/٦/٦.

طالب الشيخ أحمد كريمة الحكومة المصرية بضرب حركة "حماس" وكتائب القسام وغيرها في قطاع غزة وإبادتها. كما ناشد مصر بأن "تخلع يدها تمامًا عن مسألة فلسطين".^(٦٤)

الخلاصة: مآلات العلاقة

تقف حركة "حماس" أمام جدار "الأزمة المصرية" عاجزة، وخصوصاً أن مدى المناورة لديها في ظل الأوضاع الإقليمية والدولية الحالية ضيق، كما أن أفق حدوث انفراج ما في القاهرة يصبُّ لمصلحتها يبدو بعيداً، بخاصة في ظل تهديداتٍ باستهدافها في غزة، وتفكيك هيمنتها على القطاع المجاور للحدود المصرية.

فحماس التي استطاعت عبور أصعب علاقاتها بالقاهرة في عهد مبارك، تدفع اليوم، هي والقطاع المحاصر، ثمن استمرار الأزمة السياسية المصرية. وعلى الرغم من ذلك يبدو المستقبل على الصعيد السياسي بالنسبة إلى الغزيين وحركة حماس أسوأ مما كان عليه، بعد أن تغبّر موقع مصر في حسابات الحركة، إلى مصدر للقلق والترقب، وربما الضغوط، والمضايقات، واستمرار الحصار.

تأسيساً على ما تقدّم، يمكن القول إن حركة حماس لئن استطاعت عبور أصعب علاقاتها بالقاهرة في عهد مبارك، ولئن كانت خسارتها تكتيكيةً فحسب؛ بالنظر إلى أهمية الملف الفلسطيني لدى أي إدارة مصرية جديدة، فإنّ غزة تبقى اليوم على جميع الصعد هي التي تدفع ثمن استمرار الأزمة السياسية في المشهد المصري في كلّ الجوانب الحيوية. لذا ينبغي لها أن تُعيد تقييم تجربتها في الحكم في ضوء تجربة حكم الإخوان من خلال الجوانب الآتية:

أولاً، التركيز على الجانب الديمقراطي والمدني (جانب الحريات) في الحكم داخل القطاع، والتركيز على علاقاتها الوطنية وإعادة النظر في علاقاتها الإقليمية في اتجاه خلق البدائل القائمة على التحالفات الإستراتيجية، ولا سيما بعد أن غادرت، بفعل ثورات الربيع العربي، مربع "التحالف الإستراتيجي" محور إيران وسورية وحزب الله.

مناحي الحياة في غزة، بدءاً من التحكم في المنفذ الوحيد إلى العالم الخارجي، إلى جهد الوساطة في المصالحة الفلسطينية^(٦٥)، وكذلك التوسط في الهدنة بين حماس وإسرائيل، يضاف إلى ذلك سيطرتها على شبكة من الأنفاق، يمرُّ من خلالها كلّ شيء (من البضائع إلى الأسلحة) للتغلب على الحصار الذي تفرضه إسرائيل على القطاع المحاصر.

وإنّ الهجوم على الفلسطينيين لا يتمثّل بالاتهامات وإذاعة الأخبار غير الصحيحة فحسب، بل يمتد إلى منع الفلسطينيين من دخول مصر، في أوقات معينة، من دون سبب، وهذا الأمر يقتصر على الفلسطينيين تحديداً، فعند حدوث أي أزمة داخلية مصرية، تسارع السلطات المصرية إلى إغلاق معبر رفح أمام المسافرين، الأمر الذي يُعطل حياة الفلسطينيين، ويُسبب لهم عدّة مشكلات وخسائر جمّة، نتيجة الانتظار الطويل - خصوصاً بالنسبة إلى طلاب الجامعات، والمرضى، وأصحاب الإقامات - ما دعا الفلسطينيين إلى التساؤل عن سبب تصدير الأزمات الداخلية المصرية لهم، وإغلاق المعبر الوحيد الذي يُعدُّ شريان الحياة بالنسبة إليهم، تحت وطأة الحصار الإسرائيلي المشدد، وعدم وجود منافذ أخرى لغزة^(٦٦).

وقد بلغت حملة الكراهية والبغضاء، عن طريق وسائل إعلام، حدّ المطالبة بمنع الفلسطينيين من دخول مصر نهائياً، ورفع مصر يدها عن القضية الفلسطينية كلياً؛ الأمر الذي ترتب عليه تداعيات خطيرة تهدّد أمن المواطنين الفلسطينيين وسلامتهم، سواء كانوا من المقيمين في مصر أو في قطاع غزة المجاور لحدودها^(٦٧). كما صرّح مسؤولون من كبار الأمنيين المصريين بأنّ الهدف التالي بعد حركة الإخوان التي أصبحت حركةً إرهابيةً محظورةً داخل البلاد وفقاً للقانون وللدستور الجديد، هو حركة حماس في غزة، وبأنهم سيسعون لوضع حدّ لوجودها على الحدود مع مصر من خلال إنهاؤها في قطاع غزة^(٦٨). وفي تصريح مفاجئ لشخصية دينية أزهريّة

٦٥ الهجوم على الفلسطينيين أشعل حرباً من نوع آخر في فلسطين بين "فتح" و"حماس"، وعلى الرغم من أنها حرب كلامية، فإنها انعكست سلباً على ملف المصالحة بين الجانبين.

٦٦ "متى سيبدأ معبر رفح" من أزمات مصر الداخلية؟!، فلسطين اليوم، ٢٠١٣/٥/٢٢، على الرابط:

<http://goo.gl/sp9WMv>

٦٧ حسام عبد البصير، "صحف مصر تتخلى عن عقلها": كتاب يطالبون بطرد الإخوان من البلاد وآخرون يصرّون على احتجازهم في صحف عقليّة، القدس العربي، (لندن)، ٢٠١٣/٧/٥.

٦٨ "مصر توجه اهتمامها إلى حماس بعد سحق جماعة الإخوان المسلمين"، وكالة رويترز، ٢٠١٤/٥/١٥، على الرابط:

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE0E05W20140115>

٦٤ "بعد مطالبته مصر برفع يدها عن فلسطين.. شيخ أزهرى يدعو القاهرة لضرب غزة"، روسيا اليوم ٢٠١٤/٥/٢٨، على الرابط:

<http://arabic.rt.com/news/644702/>

أجل دفع الغزيين إلى الثورة على القطاع، كما فعل المصريون بحكم جماعة الإخوان المسلمين. وقد تجلّى هذا الحراك في إعلان عدد من الفلسطينيين في غزة عن حركة "تمرد" الغزية التي حددت موعد الانتفاضة ضدّ حماس في ١١ كانون الأول ٢٠١٣. فهذه الحركة وإن ظلت محصورةً في إعلانها الذي لم يُنفذ على الأرض، فإنّ تجددتها عملياً يظلّ أمراً ممكناً.

الثاني، نجاح رئيس مديني في الانتخابات المصرية؛ الأمر الذي يسمح بأن تسود علاقة حذرة بين الحركة والنظام الجديد تكون أشبه بإدارة الأزمات، ممّا يعني تشديد الحصار وتخفيفه كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وهو الأمر الذي اعتادته الحركة والقطاع منذ عهد مبارك، وخصوصاً مع توافر مزاج شعبي معبأ ضدّ الإخوان والحركة؛ وهذا يعني أنّه ستمضي فترة طويلة حتى تعود الأمور إلى نصابها.

الثالث، وهو مبني على دخول مصر في حالة اضطراب سياسي وأمني تجعل من مسألة سيطرة طرف على الدولة من دون طرف أمراً مستحيلاً، وهذا يعني بالنسبة إلى حركة حماس مصاعب أمنية وعسكرية إضافية. لكنه بالضرورة سيؤدي كذلك كسراً نسبياً للحصار، لعدم قدرة مصر الدولة على حماية حدودها مع قطاع غزة. حينئذٍ ستطّل الإجراءات الإسرائيلية التي قد تتجه إلى احتلال شريط حدودي من مصر مرةً أخرى، بهدف حماية أمنها، على أنه سيناريو لن توافق إسرائيل عليه، وخصوصاً أنّها لن تقدر على احتمال ضغط حماية حدودها التي ستصبح مفتوحة على مصراعيها للمقاتلين الراغبين في الجهاد.

ثانياً، التخفيف من تداعيات الانقلاب في مصر على أوضاع الغزيين ومعاشهم، باتخاذ موقف متوازن لا يدفع ثمنه أهالي القطاع، وخصوصاً أنّ للحركة خبرةً في هذا المجال؛ وذلك من خلال تعاملها مع نظام المخلوع حسني مبارك.

ثالثاً، على حماس الخروج من لعبة التحريض الإعلامي مع القنوات المصرية التي تستخدم خطاباً قائماً على التخوين والتكفير. وعليها أن تنأى بنفسها عن الحرب الإعلامية المحترقة في مصر، على الأقلّ من أجل تمكينها من الخروج بأقل قدر ممكن من الخسائر.

رابعاً، على حماس أن تقوم بتسريع مسارات المراجعة الداخلية والأولويات الوطنية، وأن تضع موضوع المصالحة الفلسطينية في صدارة أهدافها، ولا سيما أنّ علاقاتها موسومة بقدر من المرونة التي يمكن أن تؤهلها لتلك المصالحة.

أمّا مستقبل العلاقة المتوقعة بين مصر وغزة، أو حركة حماس تحديداً، فهو يتراوح بين ثلاثة سيناريوهات:

الأول، سيناريو نجاح "الانقلاب" واستقراره سياسياً وتولي القيادات العسكرية الحكم، سيكون موجهاً بالدرجة الأولى ضدّ جماعة الإخوان المسلمين التي أعلن أنها حركة إرهابية محظورة وفقاً للقانون والدستور الجديدين؛ الأمر الذي سيمنح إلى الحركة. وسيتراوح مشهد العلاقة في هذا السيناريو بين عدّة فصول، يتضمن أشدها عملاً عسكرياً على حدود قطاع غزة، واستغلال الأوضاع الداخلية في القطاع وضغوط الحصار للعمل مع جهات فلسطينية داخلية؛ من